

جامعة الحسن الثاني
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
عين الشق - الدار البيضاء

القانون

المالي الأسري

- الجزء الأول: 3/1 -

الدكتور محمد بوشركة

أستاذ بكلية الحقوق

عين الشق بالدار البيضاء

2020 / 2019

الحمد لله رب العالمين ، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَعْوَثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَمَنْ تَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنْ نَعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْخَلْقِ لَا تَعْدُ وَلَا تَحْصِي، قَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿ وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (1).

وَمِنْ نَعْمَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا عَلَى عَبَادِهِ نِعْمَةُ الْمَالِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى كُونِهِ نِعْمَةً أَنَّ اللَّهَ امْتَنَّ عَلَى رَسُولِهِ فَقَالَ لَهُ: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَأَوَى * وَوَجَدْكَ ضَالاً فَهَدَى * وَأَعْلَمَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى ﴾ (2)، فَذَكَرَ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ وَحَبِيبِهِ وَسَيِّدِ خَلْقِهِ بِأَنَّهُ كَانَ عَائِلاً مَفْتَقِراً فَأَغْنَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَالْمَالُ إِذَا بَنَصَّ هَذِهِ الْآيَةِ نِعْمَةً . وَفِي آيَةٍ أُخْرَى قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ (3).

وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَنَّسٌ قَالَ: جَاءَتِي أُمِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا أَنِيْسٌ، ابْنِي، أَتَيْتُكَ بِهِ لِتَخْدِمَكَ، فَادْعُ اللَّهَ لَهُ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوْلَدَهُ" ، قَالَ أَنَّسٌ: فَوَاللَّهِ إِنْ مَالِي لَكَثِيرٌ، وَإِنْ وَلَدِي وَوْلَدٌ وَلَدِي لَيَتَعَاوَدُونَ عَلَى نَحْوِ الْمَةِ الْيَوْمِ" (4). وَقَدْ تَحْدَثَ الْقَدْمَاءُ وَالْمَعَاصِرُونَ عَنِ الْمَالِ، كَمَا تَحْدَثَ عَنْهُ الْأَدْبَاءُ وَالشَّعْرَاءُ وَالْفَقِهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ الْإِقْتَصَادُ وَالْاجْتِمَاعُ...

يَقُولُ أَحَدُ الشَّعْرَاءِ:

رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ ذَهَبُوا إِلَى مَنْ عِنْدَهُ ذَهَبٌ
وَمَنْ لَا عِنْدَهُ ذَهَبٌ فَعَنْهُ النَّاسُ قَدْ ذَهَبُوا
وَرَأَيْتُ النَّاسَ مُنْفَضِّهِ إِلَى مَنْ عِنْدَهُ فِضَّهٌ
وَمَنْ لَا عِنْدَهُ فِضَّهٌ فَعَنْهُ النَّاسُ مُنْفَضِّهِ
وَرَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ مَالُوا إِلَى مَنْ عِنْدَهُ مَالٌ

(1) - سورة النحل: 18.

(2) - سورة الصافع: 7-6.

(3) - سورة الإسراء: 6.

(4) - رواه مسلم.

وَمَنْ لَا عِنْدُهُ مَالٌ فَعَنْهُ النَّاسُ قَدْ مَالُوا.

والمال نعمة من أعظم نعم المولى عز وجل علينا، وهو من أساسيات الحياة، وهو في نظر الشرع وسيلة وليس غاية.

إذا استعمل المال في الخير كان نعم المال وكان صاحبه نعم المالك، وإذا استعمل في الشر كان شر المال وكان مالكه شر المالك.

وتتجلى أهمية المال وخطورته في نفس الوقت في نظر الشرع في كونه أحد الأسئلة الأساسية التي سيسأل عنها العبد يوم القيمة إلى جانب العمر والجسد والعلم؛ روى الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تزول قدما عبد يوم القيمة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه؟ وعن علمه فيما فعل فيه؟ وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيه أنفقة؟ وعن جسمه فيما أبلاه؟" (5).

فكل النعم الثلاثة فيها سؤال واحد إلا نعمة المال ففيها سؤالان "سؤال عن المصدر وسؤال عن المصرف. وإذا كان المعاصرون يقولون : أين لك هذا؟

فإن الله تعالى سيقول لك : أين لك هذا؟ وأين أنفقت هذا؟

والناس في مسألة المال أربعة أصناف: ثلاثة هلكى وناج واحد:

-1 أهلهم جمع المال من الحرام وأنفقه في الحرام : هالك.

-2 وثانيهم جمع المال من الحرام وأنفقه في الحلال : هالك.

-3 وثالثهم جمع المال من الحلال وأنفقه في الحرام : هالك.

-4 ورابعهم جمع المال من الحلال وأنفقه في الحلال: ناج.

ونلاحظ أن الإسلام يولي عناية عظيمة للمال فيجد القرآن يذكر لفظة "المال" في 86 موضعًا، يذكره مفرداً وجمعًا، معرفة ونكرة..

وعند استقراء النصوص القرآنية المالية التي تتحدث عن المال نجدها تنسب المال إلى : مالكه أو للمجتمع أو للملك جل وعلا، وكل ذلك له عبرة ومقصد:

1) نسبة المال إلى صاحبه: قصده : حث صاحبه على العناية به مثل: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) (6).

(انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وانفسكم) (7).

5- أخرجه الترمذى (2417)، والدارمى (537).

6- التوبة: 103.

7- التوبة: 41.

2) نسبة المال إلى المجتمع : قصده: اشعار المجتمع بفائدة المال على المجتمع كله، لتعود فائدته على المجتمع بالزكاة والصدقة ويؤدي ذلك إلى محاربة البطالة والفقر والهشاشة والجريمة..
مثال (ولا تتوتا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيما) (8).

3) نسبة المال للخالق جل وعلا: لإشعار أصحاب الأموال بأن المال مال الله وأنهم مجرد مستخلفين على هذا المال وسيحاسبون عليه، كما أن فيه تذكيرا للإنسان ببدايته ونهايته: ولد ولا مال ولا ولد.. وسيموت ولن يبقى معه إلا ماله: " يتبع الميت ثلاثة فيرجع اثنا وسبعينه ويبقى معه واحد. يتبعه : أهله وماله وعمله، فيرجع أهله وماله ويبقى عمله" (9).

ولدتك إذ ولدتك أملك باكيأ * * * والقوم حولك يضحكون سروراً
فاعمل ليوم أن تكون إذا بکوا * * * في يوم موتك ضاحكاً مسروراً

أمثلة :

(وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) (10).
(ولِيُسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمُ فِيهِمْ حَيْرًا وَأَنُوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (11).

وتناول في هذا الجزء بعضا من أهم مباحث هذا العلم وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإرث: تعريفه وأركانه وفضله ومميزاته.

المبحث الثاني: المبادئ العشرة لعلم الفرائض، وأهم مصطلحاته.

المبحث الثالث: معايير تقسيم الميراث في الشريعة الإسلامية.

المبحث الرابع: الحقوق المتعلقة بالتركة.

المبحث الخامس: أسباب الإرث وموانعه.

المبحث السادس: الوارثون من الرجال والنساء

(8) - النساء: 5.

(9) - صحيح البخاري.

(10) - الحديدي: 7.

(11) - النور: 33.

المبحث الأول: الإرث: تعريفه وأركانه وفضله ومميزاته.

أولاً: تعريف الإرث:

- 1- لغة: الميراث والتراث في اللغة بمعنى واحد، ورث، يرث، إرثاً.
قال تعالى: (وتاكلون التراث أكلاً مالاً) (12).
والارث في اللغة له معنيان:
- البقاء (ولله ميراث السماوات) (13).
- انتقال الشيء الحسي أو المعنوي:
الحسي المادي كقوله تعالى: (وأورثكم أرضهم وديارهم) (14).
والمعنوي كقوله سبحانه: (وورث سليمان داؤود) (15)، وقول النبي ﷺ: "إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر". رواه الترمذى وغيره.
2- اصطلاحاً :

- أ- "علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وموضعه الترکات" (16).
ب- "استحقاق الوارث نصيبه مما تركه الميت من مال أو حق" (17).
ج- تعريف مدونة الأسرة (ف323): "الإرث: انتقال حق بحوث مالكه بعد تصفية الترکة لمن استحقه شرعاً بلا تبع ولا معاوضة".
شرح تعريف مدونة الأسرة:

- * انتقال حق بحوث مالكه : العملية التي يتم بها أخذ الحي مال الميت الذي تحققت وفاته.
* بعد تصفية الترکة : أي بعد إخراج كل ما على الميت من حقوق الله (الزكاة، نذر، كفارات..) أو حقوق العباد (أمانة، دين، رهن...).

(12)- الفجر: 19.

(13)- الحديد: 10.

(14)- الأحزاب: 27.

(15)- النمل: 16.

(16)- (الشرح الصغير على اقرب المسالك للدردير، ط. وزارة الأوقاف، الإمارات : 1989 - ج 4/ 615).

(17)- (الميراث المقارن - ص 4).

- * ملـن استحقـه شـرعاً : لـسبـب من الأـسـبـاب كالـقـرـابة والـزـوـجـيـة مع اـنـتـفـاء المـوـانـع (كـالـقـتـل والـكـفـر...).
- * بلا تـبـرـع : لأنـه لو كـان تـبـرـعاً لأـشـبـه الـوـصـيـة .
- * ولا مـعـاـوـضـة : أيـأنـ المـوـرـث لا يـنـتـظـر عـوـضـاً عـمـا اـنـتـقـل مـن إـرـث إـلـيـهـ.

ثـانـيـاً: تعـرـيف عـلـم الفـرـائـض أو عـلـم المـوـارـيث :

- 1 تعـرـيف ابن عـرـفة : " الفـقـه الـمـتـعـلـق بـالـإـرـث، وـعـلـم ما يـوـصـل لـعـرـفـة قـدـر ما يـجـب لـكـل ذـيـهـ حـقـ من التـرـكـة" (18).
 - 2- تعـرـيف الـجـرجـانـي: "عـلـم يـعـرـف بـه كـيـفـيـة تـوـزـيـع التـرـكـة عـلـى مـسـتـحـقـيـها" (19).
 - 3- تعـرـيف الدـرـدـيـر: "هـو عـلـم يـعـرـف بـه مـن يـرـث وـمـن لا يـرـث وـمـقـدـار ما لـكـل وـارـث" (20).
- لـكـن مـاـذـا سـمـيـ هـذـا الـعـلـم بـالـفـرـائـض مـعـ أـنـ فـيـه مـسـائـل تـعـصـيـب وـلـم يـسـمـ عـلـم التـعـصـيـب ؟
- سـمـيـ بـذـلـك رـغـمـ أـنـ فـيـه التـعـصـيـب مـن بـاب التـغـلـيب أـيـ تـغـلـيبـ ما فـيـ هـذـا الفـنـ مـن مـسـائـل الفـرـائـض عـلـى ما فـيـه مـسـائـل التـعـصـيـب؛ وـسـمـيـ الـكـلـ فـرـائـض؛ وـجـعـلـت لـقـبـاً لـهـذـا الفـنـ.
- كـمـا سـمـيـ بـذـلـك مـن قـبـل المصـطـفـي عـلـيـه الصـلـاة وـالـسـلـام فـسـمـاـهـا مـوـارـيث وـفـرـائـض:
- ـ (إـن اللهـ لـم يـكـل قـسـمـة مـوـارـيـشـكـم إـلـى أـحـد بلـ تـوـلـاهـا بـنـفـسـه وـبـيـنـهـا أـتـمـ بـيـانـ).
 - ـ (تـعـلـمـوا الـقـرـآن وـعـلـمـوا النـاس وـتـعـلـمـوا الفـرـائـض وـعـلـمـوا هـنـاسـ إـلـيـهـ اـمـرـؤـ مـقـبـوـضـ وـأـنـ الـعـلـمـ سـيـقـبـضـ وـتـظـهـرـ الـفـتـنـ حـتـىـ يـخـتـلـفـ اـثـنـانـ فـيـ الـفـرـيـضـةـ فـلـاـ يـجـدـانـ مـنـ يـفـصـلـ بـيـنـهـمـاـ).
- ثـمـ إـنـ تـسـمـيـهـ هـذـا الـعـلـم بـعـلـمـ الفـرـائـضـ اـصـطـلـاحـيـةـ، وـإـلـأـ فـعـلـمـ الفـرـائـضـ فـيـ الـلـغـةـ يـشـمـلـ الـوـاجـبـاتـ كـلـهاـ مـنـ فـرـائـضـ الصـلـاةـ وـالـرـكـاـةـ وـغـيـرـ ذـلـكـ.

ثـالـثـا: الفـرقـ بـيـنـ الـإـرـثـ وـالـمـيرـاثـ وـالـتـرـكـةـ:

- 1- التـرـكـةـ: كـلـ ما يـتـرـكـهـ الـمـيـتـ سـوـاءـ كـانـتـ مـمـتـلـكـاتـ أـوـ حـقـوقـ لـهـ أـوـ عـلـيـهـ قـبـلـ التـصـفـيـةـ.

(18)-الـحدـود لـابـن عـرـفة: جـ1/ صـ687.

(19)-الـتـعـرـيفـاتـ لـلـجـرجـانـيـ: 166.

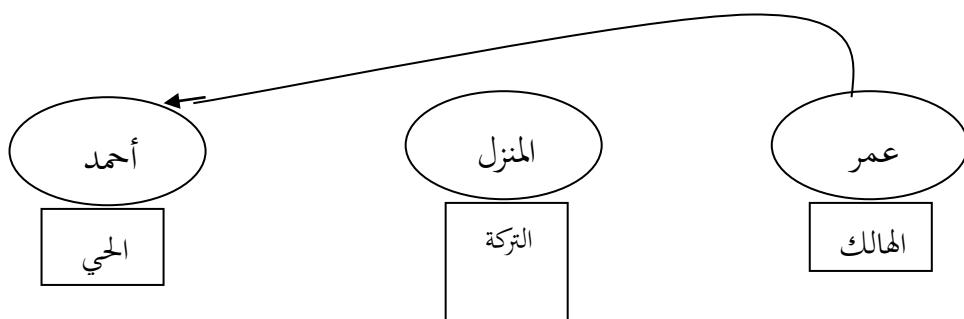
(20)-الـشـرـحـ الـكـبـيرـ عـلـىـ مـخـتـصـرـ خـلـيلـ لـلـدـرـدـيـرـ 4/456.

والتركة عرفتها مدونة الأسرة في المادة 321 بما يأتي " التركة مجموع ما يتركه الميت من مال أو حقوق مالية ". وهذا تعريف الجمهور ويشمل كل ما يتركه الشخص من أعيان أموال أو منافع أو حقوق مالية كحق الديمة والرهن وحق الكفالة و الخيار الرد بالعيوب ... أما الأحفاد فقد حصروا التركة في الأموال والحقوق المالية صافيا عن تعلق حق الغير بأي عين من أعيانها، أما الأموال التي تعلق بها حق الغير كالمرهون في يد المرهون والمبيع المحبوس عند البائع لاستيفاء الثمن فليس من التركة، ولا تدخل المنافع في التركة كإيجاره طبقاً لهذا التعريف، كما لا تدخل فيها الحقوق كخيار الشرط وحق الشفعة ... " (21).

2- الميراث : هو الحق المنتقل بعد تصفيته من الحقوق المتعلقة به.

المادة 323 : الإرث انتقال حق بموت مالكه بعد تصفية التركة لمن استحقه شرعاً بلا تبرع ولا معاوضة.

3- الإرث: عملية انتقال الحق من الميت إلى الحي.



21)-"أحكام المواريث والوصايا في الفقه الإسلامي" ص 21.

رابعاً: أركان الإرث:

أركان الإرث ثلاثة:

- 1- المورث: الشخص الموروث (الهالك). ويشترط فيه تحقق موته حقيقة أو حكماً.
- 2- الوارث: الشخص الوارث (الحي). يشترط فيه وجوده حياً عند موت الهالك حقيقة أو حكماً.
- 3- الموروث: الشيء الموروث.

تقول المادة 330 من المدونة: "يشترط في استحقاق الإرث ما يلي:

- 1 - تحقق موته حقيقة أو حكماً؛
- 2 - وجود وارثه عند موته حقيقة أو حكماً؛
- 3 - العلم بجهة الإرث."

خامساً: فضل علم الفرائض:

علم الفرائض من أرفع العلوم قدرها، وأرفعها أجراً، وتنجلي أهميته فيما يأتي :

(1) أن الله تعالى تولى قسمة الميراث بنفسه، ولم يترك ذلك لنبي مرسلاً ولا لعالم مجتهداً، فعدل سبحانه بين عباده (آباؤكم وأبناءكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نفعاً)، (وما ربك بظلام للعبيد).

(2) حث الإسلام على تعلمه باعتباره نصف العلم ولأنه أول ما ينسى: "تعلموا الفرائض وعلموه الناس فإني أمرؤ مقبوض، وإن هذا العلم سيقبض، وظهور الفتن، حتى يختلف الاثنان في الفريضة، فلا يجدان من يفصل بينهما (رواوه الحاكم ووافقه الذهبي).

ما أخرجه الحاكم في مستدركه، من حديث عبد الله بن مسعود رض قال: قال رسول الله صل: «تعلموا القرآن وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض وعلموه الناس (أي علم الفرائض - وفي رواية وعلموها الناس : أي الفرائض)، فإني أمرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وظهور الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة ولا يجدان من يقضي بها»(22).

(22)-مستدرك الحاكم 4/369 برقم 7950. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(3) دعا الاسلام لتعلم احكام الارث لتفادي النزاعات المالية بين الاقارب، وللحيلولة دون الوقوع في قطيعة الأرحام.

(4) أن علم الفرائض أول علم ينزع من الأمة: ما أخرجه ابن ماجه، والدارقطني، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «يا أبا هريرة تعلموا الفرائض وعلموها، فإنه نصف العلم وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمي» سنن ابن ماجه 908/2 برقم 2719، سنن الدارقطني 117/5 برقم 4059.

(5) - أن السلف كان لهم اهتمام كبير بهذا العلم: فيدرسونه لطلبتهم كل عام حتى لا ينسوه، وألفووا فيه المنظومات وشروحها وحواشيها، ودونوا فيه الكتب والرسائل.

سادساً: مميزات نظام الارث الاسلامي:

- 1 - مساعيته للفطرة وعدم الاصطدام بها، فقد جبل الانسان على حب المال (وتحبون المال حباً جماً)، فوجه الاسلام هذه الفطرة نحو الأحسن، ولم يمنع الانسان من تملك المال.
- 2 - محاولة الاسلام تفتيت التركة على أكبر عدد من الورثة.
- 3 - محاربته لتركيز الثروة ورؤوس الأموال في أيدي قليلة ومحاولته توسيع دائرة المستفيدين.
- 4 - لا يحرم الاسلام أحداً من الارث لأي سبب، فهو عادل لأنه صادر عن العادل سبحانه.
- 5 - أنه يحترم خصائص المجتمع فيعطي للميت حق التصرف في ثلث تركته لتفطيره غير الوارثين (خصوصاً المتكفل بهم أو الأقارب المحجوبون أو الزوجة الكتابية).

المبحث الثاني: المبادئ العشرة لعلم الفرائض، وأهم مصطلحاته ومتونه.

أولاً: مبادئ علم الفرائض:

إن مبادي كل فن عشرة *** الحد والموضوع ثم الشمره
وفضله ونسبته والواضع *** والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض إكتفى *** ومن درى الجميع حاز الشرف (23).

ثانياً: مصطلحات علم الفرائض:

هناك مصطلحات خاصة بعلم الفرائض؛ يحسن بطالب هذا العلم والراغب فيه أن يكون على علم بها، والتمييز بينها قبل الشروع في مسائله، ومن أهم هذه المصطلحات ما يلي :

- 1- الفرض : وهو نصيب مقدر شرعاً لوارث، لا يزيد إلا بالرد، ولا ينقص إلا بالعول.
- 2- العاصب : من يرث بغير تقدير.
- 3- الوارث : هو من يستحق نصيبياً من التركة، سواء أخذه أم لم يأخذه.
- 4- التركة : هي ما خلفه الميت من الأموال والحقوق الثابتة له شرعاً. وهذا على رأي الجمهور. فيشمل هذا - عندهم - الأشياء المادية من المنشآت والعقارات، والحقوق العينية؛ وهي ما ليس بمال، ولكنه يقوم بالمال أو يتصل به، كحق المسيل، والشرب، والمرور، والعلو، ويشمل المنافع؛ كحق الانتفاع بالعين المؤجرة، والمستعار، ويشمل الحقوق الشخصية التي تورث؛ كحق الشفعة، وحق الخيار في المبيع أو المشتري، كخيار الشرط.

وأما عند الحنفية : فإن التركة هي كل ما تركه الميت من أموال وحقوق مالية كان يملكتها. فلا يشمل الحقوق الشخصية، ولا المنافع؛ لأنها ليست عند الحنفية أموالاً.

- 5- العول : هو الزيادة في مجموع عدد السهام عن أصل المسألة، مما ينتج عنه نقص في نصيب كل وارث فيها.
- 6- الرد : هو نقص في مجموع عدد سهام الورثة عن أصل المسألة، ينتج عنه زيادة في نصيب من يرد عليه منهم.

(23)- يستأنس الطالب بما تم شرحه في قاعة الدرس..

- 7- السهم : هو الجزء المعطى لكل وارث من أصل المسألة.
- 8- الأصل : يطلق على الآباء، وإن علوا، فأصول الميت هم آباؤه وأمهاته، وأجداده وجداته.
- 9- الفرع : يطلق على أبناء الميت، وإن نزلوا، ففروع الميت : هم أبناؤه، وبناته، وأبناء أبنائه، وبنات أبنائه، ولا يشمل أولاد بناته؛ قال الفرزدق :

بنوهن أبناء الرجال الأبعد
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا

- 10- الحواشي : يطلق على من تفرعوا من أصولك؛ كالإخوة وبنوهم، والأخوات، والأعمام وبنوهم، ولا يشمل الأخوال والحالات والعمات، وأبناء الأخوات؛ لأن هؤلاء جميعاً من ذوي الأرحام.
- 11- الجمع والعدد : يراد به في علم الفرائض ما زاد عن الواحد؛ اثنين فأكثر.
- 12- الإدلة : هو الاتصال بالحالة إما مباشرة؛ كالأخ مع ابنه، أو بواسطة؛ كالأخ والأخت.
- 13- النسب : هو البنوة والأبوة، والإدلة بأحدهما؛ كالأخ والعم، عن طريق تغليب الأبوة على الأومة.
- 14- أصل المسألة : هو أقل عدد تستخرج منه سهام الورثة بدون كسر.
- 15- الكلالة : هو من ليس له ولد ولا والد (24).

ثالثاً: متون في علم الفرائض:

ألفت في علم الفرائض متون عديدة لضبط أحكامه وقواعده وبيان مسائله وتطبيقاته، ومن أشهرها:

1. "الرحبيه" لأبي عبد الله محمد بن علي بن محمد الرحي الشافعي المتوفي سنة (577هـ) رحمه الله تعالى.
2. "السراجية" لسراج الدين محمد بن محمد السجاوندي الحنفي المتوفي سنة (600هـ) وقيل سنة (700هـ) رحمه الله تعالى.
3. منظومة ابن الشران الأندلسية، والمسماة "تلخيص خلاصة الباحثين عن أحوال جميع الوارثين".
4. "المنظومة الفارضية في الفرائض الحنبلية" لشمس الدين محمد القاهري الحنفي المتوفي سنة (981هـ) رحمه الله تعالى.
5. "الجواهر المكونة في صدف الفرائض المسنونة" للشيخ أحمد بن سليمان الجزوئي الرسموكي المالكي المتوفي سنة (1133هـ) رحمه الله تعالى.

(24)- مقال للدكتور حسين مختارى: مبادئ علم الفرائض:

http://groupe-whatsapp.blogspot.com/2015/03/blog-post_43.html

6. "العقود البرهانية" للشيخ محمد حجازي بن محمد الحلبي الشافعي المتوفي سنة (1205هـ) رحمه الله تعالى.

7 . " المنظومة الفارضية في الفرائض الحنبلية " لشمس الدين محمد القاهري الحنبلي المتوفي سنة (981هـ) رحمة الله تعالى .

المبحث الثالث: معايير تقسيم الميراث في الشريعة الإسلامية:

يحاول أعداء الشريعة الإسلامية تشويه الإسلام فيصفونه بالظلم أو احتقار المرأة، ومن ذلك ادعاؤهم أن الإسلام ظلم المرأة في الارث ولم يساو بينها وبين الرجل في الارث. ونسبي هؤلاء أن معايير تقسيم الارث في الشرع ليس مبنية على الجنس (ان الرجل يرث أكثر من الأنثى) بل مبني على معايير شرعية عادلة منها:

١- درجة القرابة من الوارثين : (معيار القرابة):

فكلما كان الوارث قريباً يرث أكثر و كلما بعد من المورث قد لا يرث وقد يرث أقل.

فكلما اقتربت الصلة زاد النصيب في الميراث .. وكلما ابتعدت الصلة قل النصيب في الميراث، دونما اعتبار جنس الوارثين.

2- موقع الجيل الوارث في التتابع الزمني (معيار الأجيال):

فاجيل الصغير الذي يستقبل الحياة وعليه التزامات يأخذ أكثر من الجيل المستدبر للحياة، أو من الجيل الذي أعبأوه مفروضة على غيره، مثلاً: البنت ترث نصف التركة وأم الهالك السادس وأب الهالك السادس / وفي نفس الحالة يأخذ الابن الثلثين.

معنى أن بنت الم توفّي ترث أكثر من أمه (وكلاهما أنثى)، بل وترث البنت أكثر من الأب (حتى لو كانت رضيعه لم تدرك أباها، وحتى ولو كان الأب هو مصدر الثروة التي للابن، والتي تنفرد البنت بنصفها)، وكذلك يرث الابن أكثر من الأب (وكلاهما من الذكور).

3- العباء المالي (معايير الالتزامات الشرعية):

فكلما كان العباء المالي الذي يوجبه الشرع كثيراً نال صاحبه ميراث أكبر.

وهذا هو المعيار الذي يجعل نصيب الذكر أكثر من الأنثى نظراً لما يجب عليه تجاه الإناث من واجبات مالية (نفقة، ورعاية..).

وهذا المعيار ليس على اطلاقه، فليس الذكور يرثون دائمًا أكثر من الإناث .

والابن يرث الثلثين لكن التزامات الصداق ونفقته على زوجته ثم أبنائه وعليه مصاريف المسكن والتطيب... بينما البنت لها الثلث لكن لا التزامات مالية عليها.

ثم انه إذا اتفق وتساوى الوارثون في درجة القرابة وتساواوا في موقع الجيل الوارث من تتابع الأجيال - مثل أولاد المتوفى ، ذكوراً وإناثاً - يكون تفاوت العباء المالي هو السبب في التفاوت في أنصبة الميراث.

كما أن الأنثى لها أربع حالات: فهي ترث:

- أكثر من الذكر .

- مثل الذكر .

- تحجب الذكر .

- نصف الذكر.

فإرث الأنثى نصف حظ الذكر ليس قاعدة في نظام الارث الاسلامي، وإنما هي حالات أربع:

-1 البنت مع الابن : ومعهما بنت الابن مع ابن الابن.

-2 أخ ش مع أخت ش

-3 الزوج والزوجة

-4 الأب والأم.

أمثلة لحالات المرأة مع الذكور:

-1 نصيب الذكر كالأنثى: الاخوة والأخوات للأم فكل واحد له السادس ذكرًا كان أو أنثى. والجماعة تأخذ الثلث بالتساوي.

-2 ترث الأنثى أكثر من الذكر:

مثلا : البنت $1/2$ ، والأم : $1/3$ ، والأب له $1/6$ رغم أنه رجل.

-3 ترث الأنثى وتحرم الذكر.

مثلا: بنت : $1/2$ ، أخت ش $1/2$ ، وأخ ب: 0.00

حجبته الأخت الشقيقة.

-4 ترث الأنثى نصف ما للذكر: ابن $2/3$ ، بنت $1/3$

يقول الدكتور صلاح سلطان: "إن استقراء حالات ومسائل الميراث . كما جاءت في علم الفرائض (المواريث) يكشف عن حقيقة قد تذهب الكثيرين عن أفكارهم المسبقة والمغلوطة في هذا الموضوع . . فهذا الاستقراء لحالات ومسائل الميراث ، يقول لنا :

- 1 . إن هناك أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل .
- 2 . وهناك حالات أضعاف هذه الحالات الأربع ترث فيها المرأة مثل الرجل تماماً .
- 3 . وهناك حالات عشر أو تزيد ترث فيها المرأة أكثر من الرجل .
- 4 . وهناك حالات ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال .

أى أن هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل ، أو أكثر منه ، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال ، في مقابلة أربع حالات محددة ترث فيها المرأة نصف الرجل"(25).

وخلاصة الأمر أن المرأة لا تجب عليها النفقة بل تجب لها وما ترثه يكون خاصاً بها، كما أن حقها مضمون لا يتعرض للغرر الذي يحصل لأهل التعصي الدين قد يرثون وقد لا ينالون شيئاً، ثم إن أكبر الفروض الشرعية وهي الثناء لا ينالها رجل بل هو نصيب خاص بالنساء فقط. فكيف نقول بعد كل هذا إن المرأة ظلمت في الميراث ؟

المبحث الرابع: الحقوق المتعلقة بالتركة.

الحقوق المتعلقة بالتركة هي الحقوق التي تخرج من التركة قبل أخذ الورثة لنصيبهم، ولا تكون الميراث ميراثاً يورث إلا بعد إخراج الحقوق الخمسة التي نصت عليها المادة 322 من م الأسرة:

"تتعلق بالتركة حقوق خمسة تخرج على الترتيب الآتي:

1 - الحقوق المتعلقة بعين التركة.

2 - نفقات تجهيز الميت بالمعروف.

(25)- صلاح الدين سلطان "ميراث المرأة وقضية المساواة : ص 10 ، 46 ، طبعة الأزهر ، دار نهضة مصر سنة 1999 م - " سلسلة في التدوير الإسلامي " .

3 - دیون المیت.

4 - الوصيّة الصّحيحة النافذة.

5 - المواريث بحسب ترتيبها في هذه المدونة".

ویرمنز لها برمز "ع تدوم" ، ومعناه:

ع: الحقوق العينية ت: التجهيز د: الدين و: الوصية م: الميراث.

يقول الإمام ابن سليمان الجزوئي الرسموكي التاغاتيبي (المتوفى في مراكش عام 1133هـ) في منظومته المسماة "الجواهر المكونة في صدف الفرائض المستونة" :

حق تعلق بعض ما ترك.

يخرج من ترکة الذي هلك

إيضاً و والإرث في البقية.

ثم مؤونه فدين الذمة

ويمكن توضيح هذه الحقوق كما يأتي:

الحقوق المتعلقة بعين التركة: -1

وهي الحقوق التي تتعلق بالأموال التي تركها المالك كالرهن والوديعة والأمانة.

تجهيز الميت: متى كفن وغسل ودفن بالمعروف دون إسراف، ولا يدخل في ذلك ما

استحدثه الناس من مآثم وحفلات التشيع والذكرى الأربعينية والسنوية وما يعطى للمنشدين

وإلا فيعطي من غير التركة.

وسيب تقديم مؤن التجهيز على الدين والوصية لأن في ذلك ستة لعورته ومواراة لسوأته وذلك من

أهم ما يحب للميت.

واختلف الفقهاء في تقديم مؤن تحفظ الميت على الحقوق المتعلقة بعن تركته على قوله :

* القول الأول : لأبي حنيفة، ومالك، والشافعي - رحمهم الله -؛ وهو أن الحقوق العينية المتعلقة بعين التركة مقدمة على مؤمن التجهيز.

ودليلهم أن هذه الحقوق والديون سابقة التعلق بعين تركة الإنسان قبل وفاته، بينما مؤن التجهيز طارئة على تركته بعد مماته، وكما كان سابقاً فهو مقدم على الطارئ.

* والقول الثاني : للإمام أحمد بن حنبل - عليه رحمة الله - وهو أن مؤن التجهيز مقدمة على الحقوق العينية المتعلقة بعن التركة.

3 - الديون:

ديون الله: كالزكاة والكافارات والندور.

وديون العباد: فيأخذ أهل الديون أموالهم.

اختلف الأئمة الأربعة - رحمهم الله - في أيهما يقدم إذا لم تفِ التركة بوفاء الديون (ديون الله تعالى وديون العباد) فأيهما يقدم ؟

مثلا: شخص ترك **40000** درهم.

وفي ذمته ما يأتي:

حق زكاة العام: **1000** درهم.

ونذر قدره **19000** درهم.

وديون لعدة أشخاص قدرها: **40000** درهم.

فأيهما يقدم ديون الله أم ديون العباد ؟

* ذهب الحنفية والمالكية: إلى أن دين الآدمي يقدم على دين الله تعالى؛ لأن ديون العباد مبنية على المشاححة والمطالبة، بينما دين الله تعالى مبني على المسامحة والعفو، والله غني عن العالمين. ويقدم عند الحنفية دين الصحة على دين المرض؛ لأنه أقوى منه في الشوت.

* ذهب الشافعية في المشهور عنهم إلى أن حقوق الله تعالى مقدمة على ديون العباد؛ لقوله عليه السلام: «اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء». (رواه البخاري).

* ذهب الحنابلة إلى أن الغراماء يتحاصون في تركة الميت على قدر ونسبة ديونهم، سواء أكانت الديون لله تعالى أم كانت للعباد، أم كانت مختلطة.

4 - الوصايا: ولا تنفذ الوصية إذا تجاوزت الثالث إلا إذا وافق الورثة، وإلا فترجع إلى الثالث.

ويشترط لتنفيذ الوصايا ثلاثة شروط :

* أن تكون الوصية في حدود الثالث: لقوله عليه السلام لسعد: «الثالث، والثالث كثير»، ولقوله عليه السلام: «إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم، زيادة في أعمالكم».

* أن لا تكون الوصية لأجنبي أي لغير وارث: لقوله عليه السلام: «إن الله قد أعطى لكل حق حقه، فلا وصية لوارث» رواه أحمد والترمذى.

* أن تكون الوصية مباحة شرعاً غير محمرة: ومثال الوصية المباحة: كالوصية ببناء مسجد ، أو طبع كتب.

ومثال الوصية المحمرة : الوصية ببناء دور للقمار أو متجر لبيع الخمر.

ملاحظة:

قد يقول قائل: لم قدمت الوصية على الدين في القرآن، في قوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍ﴾ (النساء : 11). أليست الوصية هي التي يجب أن تُقدم؟

فالجواب على ذلك من وجوه عدة أهمها:

أ- أن هذا التقديم إنما هو من باب الاهتمام بها ؛ لأن الوصية قد يشق إخراجها على الورثة لكونها تُعطى بلا عوض، وأما الدين فقي الغالب بعوض.

ب- أن الدين له من يطالب به، أما الوصية فليس لها من يطالب بها، فقد تضييع ويتركها الورثة، فقدمت على الدين حثا على وجوب التعجيل بها.

5- حقوق الورثة.

فنصل بذلك إلى المرحلة الخامسة والأخيرة وهي توزيع الميراث على الورثة وفق القواعد الشرعية.

المبحث الخامس: أسباب الإرث وموانعه.

أولاً: أسباب الإرث:

السبب جمعه أسباب: وهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم.

السبب في اللغة ما يتوصل به إلى غيره.

واصطلاحاً: ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته .

مثلاً: زوال الشمس فإنه سبب في وجوب صلاة الظهر، وكغروب الشمس فإنه سبب للافطار في رمضان، وكمال النصاب فإنه سبب في وجوب الزكاة.

وهي بالنسبة للإرث ثلاثة أسباب لا يتم التوارث إلا بها : سببان قائمان (الزوجية والقرابة) وسبب ثالث لم يعد قائماً (الولاء).

وقد جمع الإمام الرسموكي هذه الأسباب في بيت واحد فقال :
 للإرث أسباب ثلاثة نسب *** عقد نكاح وولاء محظوظ.
 ثم أشار إلى الجهات الخمس التي ترث بسبب النسب فقال :
 جهاته أبوة أمومة *** بنوة أخوة عمومة.

وورد في المادة 329 من المدونة :

" أسباب الإرث كالزوجية والقرابة أسباب شرعية لا تكتسب بالتزام ولا بوصية، فليس لكل من الوارث أو الموروث إسقاط صفة الوارث أو الموروث، ولا التنازل عنه للغير ".

1 - الزوجية: وهو عقد الزواج الصحيح وإن لم يقع الدخول بالزوجة.

الدليل: " وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الْرُّبُعُ مِمَّا تَرَكُنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الْرُّبُعُ مِمَّا تَرَكُتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الْثُمُنُ مِمَّا تَرَكُتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ " الآيات.

توضيحات مهمة:

أ- العبرة في الإرث بمجرد العقد ولا عبرة بالدخول أو عدمه: فلو مات الزوج في وقت العقد أو بعد العقد ورثته الزوجة وورثها في حال موكها.

ب- يشترط أن يكون الزوجان مسلمان: لأنه لا يتم التوارث بين أصحاب ملتين مختلفتين.
 لحديث الرسول عليه الصلاة والسلام "لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر مسلم"، وقوله كذلك:
 "لاتوارث بين أهل ملتين شتى".

وقد نصت المادة 332 من المدونة على أنه: " لا توارث بين مسلم وغير المسلم، ولا بين من نفي الشر
 نسبة". وذلك كابن الزنا.

وقد حسم مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف بمصر، الجدل الذي أثير في بداية هذا القرن حول حصول الكتابية (المسيحية أو اليهودية) على ميراث زوجها المسلم، فأفتى في قرار صدر بالإجماع الاثنين 31-3-2008 على عدم مشروعية هذا الإرث، لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك ردًا على الجدل الدائر حول الموضوع الذي أثارته وكيلة مجلس الشعب المصري د. زينب رضوان، بإعلانها جواز حصول المرأة غير المسلمة على ميراث زوجها المسلم.
 علماً أن الكنائس في مصر تمنع أيضًا توريث المسلم من زوجته المسيحية.

ج - ترث المرأة من زوجها ويرث منها إذا كانت في عدة الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة، ولا ترث في عدة الطلاق البائن شريطة أن يكون الزوج صحيحاً لا مريضاً مرض المولود.

د- إذا كان الزوج مريضاً فطلق زوجته فترت منه ولو بعد انقضاء العدة لاتحاحه بحرمانها من الارث، وكذا لو طلقها في مرضه طلاقاً بائناً.

والدليل: "أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته وهو مريض فورّتها عثمان بن عفان بعد انقضاء عدتها".

أما إن طلقها في حال الصحة طلاقاً بائناً أو رجعياً، فبانت منه بانقضاء عدتها، فلا يتوارثاً إجمالاً. واتفق الفقهاء أيضاً على أن الرجل إذا طلق امرأته في مرض الموت ثم ماتت، لم يرثها وإن ماتت في العدة.

ه - المريض إذا تزوج في حال مرض موته فإن زواجه لا يقتضي الارث، لأن المتزوج متهم بإدخال وارث على الورثة. فيعامل بنقيض قصده، وذلك كمن يقتل أباً أو عمه أو زوجه استعجالاً لنيل نصيبيه من الارث فيحرم من الارث .

و - الشرع راعى حيل الناس فعامل أصحاب الحيل بنقيض قصدهم.

• فالزوج الذي يطلق وهو مريض ترث زوجته وإن انقضت العدة.

• إذا تزوج لإدخال وارث على الورثة فلا يرث ذلك الوارث.

قال الرسموكي:

تزوج المريض في حال المرض *** لا يقتضي الارث لقصد معترض.

ز- لا بد من الاشارة إلى أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم لهما قول في هذه المسألة - ميراث المسلم من كافر - ، وقد عرض الإمام ابن القيم لهذه القضية في كتابه (أحكام أهل الذمة) قال رحمه الله: "وأما توريث المسلم من الكافر فاختلَف فيه السلف، فذهب كثير منهم إلى أنه لا يرث كما لا يرث الكافر المسلم: وهذا هو المعروف عند الأئمة الأربع وأتباعهم. وقالت طائفة منهم: بل يرث المسلم الكافر، دون العكس. وهذا قول معاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، ومُحَمَّد بن الحنفية، ومُحَمَّد بن علي بن الحسين (أبو جعفر الباقر) وسعيد بن المسيب، ومسروق بن الأجدع، وعبد الله بن مغفل، ويحيى بن يعمر، وإسحاق بن راهويه. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

قالوا: نرثهم ولا يرثوننا، كما ننكر نسائهم، ولا ينكرن نسائنا.

والذين منعوا الميراث: عمدتهم الحديث المتفق عليه: "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم". وهو عدمة من منع ميراث المنافق الزنديق، وميراث المرتد. قال شيخنا (يعني: ابن تيمية): وقد ثبت بالسنة المتوترة أن النبي ﷺ كان يجرى الزنادقة المنافقين في الأحكام الظاهرة مجرى المسلمين، فيرثون ويورثون. وقد مات عبد الله بن أبي وغيرة من شهد القرآن بنفاقهم، ونُهِيَّ الرسول ﷺ عن الصلاة عليه والاستغفار له، وورثهم ورثتهم المؤمنون: كما ورث عبد الله بن أبي ابْنِهِ، ولم يأخذ النبي ﷺ من تركة أحد من المنافقين شيئاً، ولا جعل شيئاً من ذلك شيئاً، بل أعطاه لورثتهم وهذا أمر معلوم بيقين".

أحكام أهل الذمة لابن القيم بتحقيق د / صبحي الصالح ص 462 - 465، طبعة جامعة دمشق.

2- النسب (أو الرحم) : وتشمل فروع الميت، وأصوله، وفروع أصوله والخواشي.

وجهاتها مجموعة في قول الرسموكي:

بنوة أخوة عمومة. *****

جهاته أبواة أمومة

3- الولاء: فيرث المعتق من اعتق إذا لم يكن له ورثة.

دليله الشرعي: قول النبي ﷺ: "الولاء من اعتق" رواه البخاري ومسلم.
والحمد لله الذي أكرم البشرية بالحرية.

ثانياً: موانع الإرث:

المانع لغة: الحاجز بين الرجل والشيء الذي يريد له ²⁶.

واصطلاحاً: "ما يلزم من وجوده عدم الحكم، ولا يلزم من عدمه وجوده، ولا عدم لذاته" ²⁷.

يقول الإمام الرسموكي الجزوبي:

شك لuan كفرذى اعتزال يَمْنَعُ الإرث عدم استهلال

رق زنا وقتل ظلم مسجلًا.

وهي مجموعة في جملة: "عش لك رزق".

26 - لسان العرب لابن منظور، مادة "منع".

27 - نشر الورود شرح مراقي السعود الشنقيطي، تحقيق د علي العماني 1/ص 30.

1- عدم الاستهلال: عدم صراخ الولد بعد انفصاله عن أمه.

فلا يرث المولود الذي لم يصرخ أو إذا لم يصدر عنه أي فعل يدل على خروجه وهو على قيد الحياة كالرضاع، وهو ما ذهبت إليه مدونة الأسرة فلم تقييد ذلك بالصرارخ وحده: ف 331: "لا يستحق الإرث إلا إذا ثبتت حياة المولود بصرارخ أو رضاع ونحوهما".

2- الشك في السبق: وهذا يتعلق غالبا بحالات الغرقى والهدمى وحوادث السير بالسيارات أو الطائرات..

فيسقط التوارث بين من ماتوا مرة واحدة إذا لم نعرف أيهما أسبق وفاة، فيرثهم ورثتهم فقط.

مثال أ : حادثة سير: أب وأم وابن، فلا يعتبر إرثهم فيرثهم غيرهم.

مثال ب : عندنا أب وأم وابن وبنت.

كان الأب والأم والابن في المنزل والبنت في الجامعة، فوقع زلزال في مكان البيت فمات الثلاثة دون أن نعرف السابق من اللاحق. فلا توارث بينهم فترثهم البنت ومعها بقية الورثة الأحياء: فترت الأب والأم بصفتها بنتا، وترت من الإبن بصفتها اختا.

لذلك نصت المادة 328 من المدونة على أنه:

"إذا مات عدة أفراد، وكان بعضهم يرث بعضا، ولم يتم التوصل إلى معرفة السابق منهم، فلا استحقاق لأحدتهم في تركة الآخر، سواء كانت الوفاة في حادث واحد أم لا".

3- اللعان: قال عنه ابن عرفة: "حلف الزوج على زنا زوجته، أو نفي حملها اللازم له، وحلفها على تكذيبه إن أوجب نكوها أحدها بحكم قاض" 28.

وصفة اللعان قوله تعالى في سورة النور: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَمَنْ يَكُنْ لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (6) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (7) وَيَدْرِأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (8) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (9) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَابٌ حَكِيمٌ (10)).

قال القرطبي في سبب نزولها: " وهو ما رواه أبو داود ، عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي - ﷺ - بشريك بن سحماء ؛ فقال النبي - ﷺ - : البينة أو حد في ظهرك قال : يا رسول الله ، إذا

28 - شرح حدود ابن عرفة للرضاع، تحقيق أبي الأجان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993م،

ص: 30

رأى أحدنا رجلاً على أمرأته يلتمس البينة ! فجعل النبي - ﷺ - يقول : البينة وإلا حد في ظهرك فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، ولينزلن الله في أمري ما يبرئ ظهري من الحد ؛ فنزلت والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فقرأ حتى بلغ من الصادقين الحديث بكماله . وقيل : لما نزلت الآية المتقدمة في الذين يرمون المحسنات وتناول ظاهرها الأزواج وغيرهم قال سعد بن معاذ : يا رسول الله ، إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة ! والله لأضربني بالسيف غير مصفح عنه . فقال رسول الله - ﷺ - : أتعجبون من غيرة سعد لأننا أغير منه والله أغير مني .

ثم أشار إلى أنه إذا ظهر بامرأته حمل فترك أن ينفيه لم يكن له نفيه بعد سكوته ، وقال شريح ، ومجاهد : له أن ينفيه أبداً . وهذا خطأ ؛ لأن سكوته بعد العلم به رضا به ؛ كما لو أقر به ثم ينفيه فإنه لا يقبل منه . وكيفية اللعان كما ذكر القرطبي : " أن يقول الحاكم للملاعن : قل أشهد بالله لرأيتها تزني ورأيت فرج الزاني في فرجها كالمرود في المكحولة وما وطئتها بعد رؤيتي . وإن شئت قلت : لقد زنت وما وطئتها بعد زناها . يردد ما شاء من هذين اللفظين أربع مرات ، فإن نكل عن هذه الأيمان ، أو عن شيء منها حد . وإذا نفي حملأ قال : أشهد بالله لقد استبرأتها وما وطئتها بعد ، وما هذا الحمل مني ، ويشير إليه ؛ فيحلف بذلك أربع مرات ، ويقول في كل يمين منها : وإن مل من الصادقين في قولي هذا عليها . ثم يقول في الخامسة : علي لعنة الله إن كنت من الكاذبين ، وإن شاء قال : إن كنت كاذباً فيما ذكرت عنها . فإذا قال ذلك سقط عنه الحد وانتفأ عنه الولد . فإذا فرغ الرجل من التعانه قامت المرأة بعده فحلفت بالله أربعة أيمان ، تقول فيها : أشهد بالله إنه لكافر ، أو إنه مل من الكاذبين فيما ادعاه علي وذكر عني . وإن كانت حاملاً قالت : وإن حملت هذا منه . ثم تقول في الخامسة : وعلي غضب الله إن كان صادقاً ، أو إن كان من الصادقين في قوله ذلك "

و عموماً فالمتلاعنان لا يتوارثان ، والولد المنفي يرث أمه دون أبيه .

- 4 الكفر: قال رسول الله - ﷺ : " لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم : لأن الكفر ملة ،

والإسلام ملة ، ولا توارث بين الملةتين " 29 .

ونصت المدونة على ذلك في ف 332: " لا توارث بين مسلم وغير مسلم ، ولا بين من نفي الشرع

نسبة " .

29 - صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم.

والعبرة بالكفر أو الردة وقت الوفاة وليس وقت تقسيم التركة، فلو تاب المرتد أثناء تقسيم التركة وكان مرتدًا أثناء وفاة المورث فلا يرث.

ومال المرتد لا يأخذه أصحاب دينه الجديد بل ينتقل لبيت مال المسلمين.

أما من ارتد وأسر ذلك فيرثه ورثته، قال الإمام الرسموكي:

ومن أسر الكفر أو حدا قتل فماله عن وارث لا ينتقل.

وهذا قول الجمhour بينما ذهب الإمامية إلى أن المسلم يرث الكافر، وهو كذلك مذهب معاذ ومعاوية وسعيد بن المسيب والأوزاعي، وبه أفتى المجلس الأوروبي للإفتاء في دورته الخامسة.

5- الرق: إذا مات العبد فماله لسيده لا لورثته سواء كان رقا كاملاً أو ناقصاً (كالمكاتب والمعتق).

روى الإمام مالك أنه "بلغه أن عروة بْنَ الريْبِرِ وسليمان بْنَ يساري كاتب يقولان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء. قال مالك وهو رأيي.

قال مالك: فإن هلك المكاتب وترك مالاً أكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ورثوا ما بقي من المال بعد قضاء كتابته"

موطأ مالك: كتاب المكاتب، ص 613 ، دار إحياء العلوم العربية، سنة النشر: 1414هـ / 1994م.

لذلك يقول الرسموكي:

فالإرث لا يكون بين عبد *** حر وبين مسلم وضد.

ثم قال:

فمال عبد مطلقاً إذا هلك *** منتقل بمالك للذي ملك.

إلا الذي كتب مع من يعتق *** عليه ماله لذا محقق.

أي أن المكاتب ماله لورثته بعد استيفاء السيد لما بقي من حقه.

ومعلوم أن ظاهرة الرق حاربها الإسلام بطرق شتى، أهمها:

أ- الدعوة لتحرير العبيد: باعتبارها من القربات التي يتقرب بها المسلم إلى الله،:

- قال تعالى: (فَإِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرِبُوا الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَحْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحُرْبُ أَوْزَارُهَا).

- قال النبي عليه الصلاة والسلام: (من أعتق رقبة مسلمة، أعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار حتى فرجه بفرجه).

- عتق الرِّقاب كفارة لمن لطم عبده أو ضربه، فعن ابن عمر -رضي الله عنهم- قال: سمعت رسول الله يقول: (من لطم مملوكة أو ضربه فكفارته أن يعتقه).

بـ-محاربة أبواب الإسترقاق: ورد في الحديث القدسي: يقول الله تعالى: (ثلاثة أنا خصمهم في القيامة ومن كنت خصمـه أخصـمه : رجلـ أعطـى بي ثمـ غـدر ورـجلـ باع عـرا فـأـكـل ثـمـنـه ورـجلـ استـأـجـر أـجيـرا فـاستـوـفـيـ منه وـمـ يـوـقـهـ أـجـرـهـ).

6- الزنا: لا يرث الرايـيـ الزـانـيـ ولا تـرـثـهـ، ولا يـرـثـ الزـوـجـ منـ ولـدـهـ منـهـ، أما زـوـجـةـ فـتـرـثـ منـ اـبـنـهـاـ كـمـاـ يـرـثـ منـهـاـ، وـيـرـثـ كـذـلـكـ الطـفـلـ منـ إـخـوـانـهـ وـأـخـوـاتـهـ منـ الزـناـ وـيـرـثـونـهـ.

7- القتل: لقوله عليه الصلاة والسلام: "ليس للقاتل من الميراث شيء".

ولقاعدة: "من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه".
وحكمة ذلك: أنه لو ورث القاتل لتجرا الناس على سرقة أموال من سيرثون بقتلهم.
ونصت المادة 333 على أنه: "من قتل موروثه عمدا، وإن بشبهة لم يرث من ماله، ولا ديته، ولا يحجب وارثا، ومن قتل موروثه خطأ، ورث من المال دون الديمة، وحجب"

المبحث السادس: الوارثون من الرجال والنساء

الرجال: عشرة بالإجمال و15 بالتفصيل	النساء: 7 بالإجمال و10 بالتفصيل
الزوج-الأب-الابن-ابن الابن وإن سفل- الأخ ش-الأخ ب- الأخ م-الجد ب-ابن الأخ ش- ابن الأخ ب- العم ش- العم ب- ابن العم ش- ابن العم ب- المعتقة.	الزوجة-الأم- البنت-بنت الابن-الجدة لأم- الجدة لأب- الأخ ش- الأخ ب- الأخت م- المعتقة.

يقول الإمام الجزوئي الرسموكي:

عشرة وسبع الإناث (30).

ذكور من كان لهم ميراث

وقال ابن عاصم في التحفة:

ذُكُورٌ مِنْ حَقٍّ لِهِ الْمِيراثُ * عَشْرَةُ وَسَبْعُ الْإِنَاثُ.

فعدد الوارثين مخصوص لا زيادة فيه ولا نقصان.

الوارثون من الرجال والنساء: 25						
بسبب علاقة الولاء: 2		بسبب علاقة الزوجية: 2		بسبب علاقة النسب: 21		
*****	****	جهة العمومة:	4	جهة الأخوة:	8	جهة الأبوة:
*****	****	جهة البنوة:	5	جهة البنوة:	4	جهة البنوة:
المعتق	الزوج	* العم ش * ابن العم ش * العم ب * ابن العم ب	* اخ ش * ابن اخ ش * اخ ب * ابن اخ ب * اخ م	* الأب * الجد (من جهة الأب)	* الابن * ابن الابن	* الابن * ابن الابن
المعتقة	الزوجة	//////	* أخت ش * أخت ب * أخت م	* الأم * الجدة لأم * الجدة لأب	* البت * بنت الابن	* البت * بنت الابن

30 - (انظر إيضاح الأسرار المصنونة: ص 24).

ولا بد من الاشارة إلى أنه إذا لم يوجد أي واحد من المذكورين فيؤول مال الهاulk إلى بيت مال المسلمين.

يقول الامام ابن عاصم:

وَبَيْتُ مالِ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَقْلُ * بِحِيثُ لَا وَارِثَ أَوْ بَمَا فَضَلَ.

يقول الامام التسوي شارحا:

"(و) إن لم يوجد واحد من ذكر أو وجد ولم يستغرق التركة ف (بيت مال المسلمين يستقل) بالإرث فيأخذ المال كله (بحيث) الباء زائدة أي حيث (لا وارث) أصلًا (أو) يختص (بما فضل) عن ذوي الفروض كزوجة وأم، أو بنت وبنت ابن، وإذا مات الرجل ببلد وخلف فيه مالاً وخلف في بلد آخر مالاً ولم يكن له وارث إلا بيت المال.. وظاهر النظم أن الباقي بعد الفرض يكون لبيت المال ولا يرد أي الباقي بعد الفرض على ذوي الفروض ولا يدفع لذوي الأرحام، وهو كذلك على المشهور. وقال علي رضي الله عنه: يرد على كل وارث بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة أي: فلا يرد عليهما إجماعاً كما في ابن يونس، وقيد عدم رده على ذوي الأرحام بما إذا كان بيت المال منتظماً وإلاً رد الباقي عليه. قال ابن رحال: وتوريث ذوي الأرحام متأخر عن الرد على ذوي الفروض بحسب ظاهر أنقاهم. ابن يونس: لو أدرك مالك وأصحابه زمننا هذا لجعلوا الميراث لذوي الأرحام لا لبيت المال لعدم انتظامه في هذا الزمان، وأطال رحمه الله في الاحتجاج لتوريثهم. قال ابن ناجي: ولا أعرف اليوم بيت مال، وإنما هو بيت ظلم".

وقد أحسن المشرع في مدونة الأسرة لما جعل الرد على الخزينة فقط إذا لم يكن هناك أي وارث، أما إن وجد وارث ولو وحيد فيرث نصيه وما بقي بالرد.

جاء في المادة 349 من مدونة الأسرة:

"للعصبة بالنفس جهات مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي:

1 - البنوة وتشمل الأبناء وأبناء الإبن وإن سفل.

2 - الأبوة.

3 – الجد العصبي وإن علا والإخوة وتشمل الأشقاء والإخوة للأب.

4 – أبناء الإخوة وإن سفلوا.

5 – العمومة وتشمل أعمام الميت لأبويين أو لأب وأعمام أبيه كذلك وأعمام جده العصبي وإن علا وأبناء من ذكرروا وإن سفلوا.

6 – بيت المال إذا لم يكن هناك وارث، حيث تتولى السلطة المكلفة بأملاك الدولة حيازة الميراث. فإذا وجد وارث واحد بالفرض رد عليه الباقى، وإذا تعدد الورثة بالفرض، ولم تستغرق الفروض التركة رد عليهم الباقى حسب نسبهم في الإرث.

إرث ذوي الأرحام:

لا بد من ذكر قول عند بعض الفقهاء يقول بتوりث ذوي الأرحام فينزل ولد البنات والأخوات منزلة أمها تهم وبنات الأخوات والأعمام منزلة آبائهن والحالات والأحوال منزلة الأم والعمات منزلة الأب.

فإذا ترك المالك بنت بنت فيكون لها النصف بمنزلة أمها، وهكذا..

وأولو الأرحام ستة رجال وسبع نسوة:

فالرجال: ابن البنت وابن الأخت وابن الأخ للأم والعم للأم والحال والجد للأم.

والنساء: بنت البنت وبنات الأخت وبنات الأخ وبنات العم والعممة والحالات والجدة أم أي الأم، وزيد في الرجال ابن العممة وابن بنت الابن وعم الأم، وفي النساء بنت بنت الابن وبنات ابن العم وبنات بنت الأخ.

والحمد لله رب العالمين.

ونلتقي مع الجزء الثاني (3/2) إن شاء الله تعالى.